

برنامج تمويل التجارة العربية
ARAB TRADE FINANCING PROGRAM



النشرة نصف السنوية

العدد السابع عشر

محتوى العدد

3	التغيرات الجيوسياسية وأثرها على سلاسل الإمداد العالمية.....
3	تحولات في البيئة التشغيلية لسلاسل الإمداد.....
3	أبرز التقنيات الحديثة في التحول الرقمي لتمويل التجارة الدولية.....
3	ارتفاع الكلفة وتضخم سلاسل التوريد.....
4	إعادة تقييم النماذج التشغيلية.....
4	الدول العربية: موقع استراتيجي وسط التحديات.....
4	استراتيجيات التعافي والتكيف.....
4	نظرة مستقبلية.....
6	نشاط تمويل التجارة.....
6	تطورات خدمات التسهيلات غير الممولة وعمليات المشاركة في المخاطر.....
7	نشاط تطوير التجارة.....
8	نشاط معلومات التجارة.....

التغيرات الجيوسياسية وأثرها على سلاسل الإمداد العالمية

يشهد العالم، منذ عام 2022، تحولات جيوسياسية متسارعة أفرزت آثاراً عميقة على الاقتصاد الدولي، لا سيما فيما يتعلق بسلاسل الإمداد العالمية. وقد أدى تصاعد حالة عدم اليقين، وتزايد المخاطر المرتبطة بالعبور التجاري والنقل، إلى اختلالات جوهرية في منظومة التجارة العابرة للحدود، ما استدعى إعادة النظر في المفاهيم التقليدية التي حكمت هذا القطاع لعقود.

لم تعد هذه التغيرات موضع نقاش نظري، بل أصبحت واقعاً ملموساً تتعامل معه الشركات والمؤسسات والأسواق بشكل يومي، من خلال إعادة تشكيل استراتيجياتها التشغيلية واللوجستية.

تحولات في البيئة التشغيلية لسلاسل الإمداد

كانت سلاسل الإمداد العالمية تعتمد سابقاً على أقصى درجات الكفاءة التشغيلية، من خلال توزيع المخزون في مراكز استراتيجية حول العالم، واستخدام أقصر المسارات البحرية والبرية لضمان التسليم في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.

غير أن التطورات الجيوسياسية الأخيرة أوجدت بيئة تشغيلية غير مستقرة، دفعت العديد من الشركات إلى تقليص خياراتها اللوجستية، وأجبرتها على الاعتماد على ممرات تجارية بديلة ذات كلفة أعلى وزمن عبور أطول، مما انعكس مباشرة على الكفاءة الاقتصادية وجودة الخدمة.

أبرز التقنيات الحديثة في التحول الرقمي لتمويل التجارة الدولية

يشهد قطاع تمويل التجارة الدولية تطوراً متسارعاً مدفوعاً بالتحول الرقمي، حيث تساهم التقنيات الحديثة في تعزيز الكفاءة، وتسريع العمليات، وتقليل المخاطر المالية. ومع تزايد الاعتماد على الحلول الذكية، باتت التكنولوجيا تلعب دوراً محورياً في إعادة تشكيل المشهد المالي والتجاري على مستوى العالم.

ارتفاع الكلفة وتضخم سلاسل التوريد

أسفرت التحديات الحالية عما يُعرف اصطلاحاً بـ "تضخم سلاسل الإمداد"، وهو مصطلح يعكس ارتفاعاً متسلسلاً في التكاليف المرتبطة بالنقل، والتأمين، والتمويل، والمخاطر. وقد أظهرت تقارير دولية حديثة ما يلي:

- ارتفاع أسعار الشحن البحري بنسبة تتجاوز 50% في عدد من المسارات الحيوية.
- تضاعف أقساط التأمين على البضائع المارة عبر مناطق مصنفة عالية المخاطر.
- تشدد في شروط تمويل التجارة، وارتفاع تكلفة ضمانات السداد.

وعليه، لم تعد تكلفة السلعة النهائية محكومة بسعر الإنتاج فحسب، بل أصبحت تعكس شبكة متداخلة من التكاليف التشغيلية غير المنظورة سابقاً.

إعادة تقييم النماذج التشغيلية

كشفت التحديات الجيوسياسية عن محدودية النماذج التقليدية في إدارة سلاسل الإمداد، لاسيما تلك القائمة على "الإمداد في الوقت المناسب (Just-in-Time)"، والتي باتت غير قادرة على التكيف مع حالات التأخير أو الإغلاق المؤقت.

وبدلاً من التركيز المطلق على الكفاءة، بدأت العديد من المؤسسات تتجه نحو نماذج أكثر مرونة واحترافية، مثل "الإمداد الوقائي (Just-in-Case)"، الذي يعتمد على وجود مخزون استراتيجي، وتوسيع شبكة الموردين، وتهيئة البدائل التشغيلية في حالات الطوارئ.

الدول العربية: موقع استراتيجي وسط التحديات

تُعد الاقتصادات العربية جزءاً فاعلاً في منظومة التجارة العالمية، سواء كمستورد رئيسي للسلع والمواد الأولية، أو كموقع جغرافي يربط بين أسواق متعددة.

ومع تصاعد الضغوط على سلاسل الإمداد، واجهت بعض الدول العربية تحديات في تأمين احتياجاتها اللوجستية، بينما استطاعت دول أخرى الاستفادة من موقعها الجغرافي والاستثمارات في البنية التحتية، لتقديم نفسها كمراكز بديلة أو مكملات في مسارات التجارة الإقليمية والدولية.

ويمثل تطوير الموانئ، وتحسين قدرات التخزين، والربط البري والبحري، عناصر أساسية في تعزيز موقع الدول العربية ضمن سلاسل الإمداد الجديدة.

استراتيجيات التعافي والتكيف

في ضوء هذه المعطيات، تُطرح مجموعة من التوجهات العملية التي من شأنها تعزيز مرونة سلاسل الإمداد، وتخفيف الآثار السلبية للتغيرات الجيوسياسية:

1. تنويع جغرافي للموردين لتقليل الاعتماد على مصدر واحد أو منطقة واحدة.
2. الاستثمار في التقنيات الرقمية لتتبع حركة السلع وتحليل المخاطر بشكل لحظي.
3. تطوير البنية التحتية اللوجستية على مستوى التخزين، والمعايير، والموانئ.
4. تعزيز الشراكات الإقليمية لتقوية الترابط بين الأسواق القريبة، بما يخفف من تقلبات الأسواق العالمية.
5. إعادة صياغة العقود التجارية لتشمل شروطاً مرنة في مواجهة الظروف الطارئة.

نظرة مستقبلية

تشير التقديرات الصادرة عن عدد من المنظمات الاقتصادية إلى أن سلاسل الإمداد العالمية قد تستمر في مواجهة ضغوط هيكلية حتى نهاية عام 2025، مع توقع ظهور نماذج أكثر تكيفاً واستقراراً في 2026، شريطة تحقق نوع من التهدئة في البيئة التجارية والجيوسياسية.

وبينما تسعى المؤسسات الدولية لإعادة بناء سلاسل التوريد على أسس جديدة، تظل العوامل المحلية - مثل السياسات الاقتصادية، والحوكمة التشغيلية، والبنية التحتية - عناصر حاسمة في تحديد قدرة كل دولة على الصمود والمنافسة.

أظهرت التغيرات الجيوسياسية الأخيرة أن استدامة سلاسل الإمداد لم تعد مسألة تقنية بحتة، بل أصبحت عنصراً استراتيجياً مرتبطاً بالقدرة على الصمود، والتخطيط بعيد المدى، والإدارة الديناميكية للموارد والمخاطر.

ولا شك أن المؤسسات التي تبادر إلى تبني نماذج مرنة ومبنية على التحليل الدقيق، ستكون الأكثر قدرة على التعامل مع الواقع الجديد، والمضي قدماً نحو تحقيق التوازن بين الكفاءة، والأمان التشغيلي، والاستدامة طويلة الأجل.

المصادر:

1. ماكنزي أند كومباني - تقرير حول تأثير التوترات الجيوسياسية على سلاسل الإمداد ([الرابط](#)).
2. جامعة فلوريدا الدولية - تقرير حول تأثير المخاطر الجيوسياسية على التجارة العالمية ([الرابط](#)).

نشاط تمويل التجارة

استقبل برنامج تمويل التجارة العربية خلال النصف الأول من عام 2025، 45 طلب تمويل من الوكالات الوطنية المعتمدة، تمثل صفقات تجارية بقيمة 650 مليون دولار أمريكي، فيما بلغ إجمالي المبالغ المسحوبة ضمن اتفاقيات تسهيلات خطوط الائتمان 542 مليون دولار أمريكي.

كما تم توقيع سبع اتفاقيات خط ائتمان غير معزز وأربع اتفاقيات مرابحة رئيسية مع وكالات وطنية في البحرين، مصر، الأردن، وتونس والإمارات، بإجمالي 769 مليون دولار أمريكي، مما يعزز دعم التجارة والاستثمار بين الأسواق المستفيدة.

تطورات خدمات التسهيلات غير الممولة وعمليات المشاركة في المخاطر

650 مليون دولار أمريكي قيمة الصفقات التجارية

45 طلب تمويل

542 مليون دولار أمريكي إجمالي مبلغ السحوبات

توقيع اتفاقية خط ائتمان غير معزز مع:

- البنك المركزي المصري - جمهورية مصر العربية
- بنك قناة السويس - جمهورية مصر العربية
- بنك القاهرة - جمهورية مصر العربية
- وزارة المالية - المملكة الأردنية
- البنك المركزي التونسي - الجمهورية التونسية
- المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية - الجمهورية التونسية
- بنك الشارقة - الامارات العربية المتحدة



توقيع اتفاقية مرابحة رئيسية مع:

- بنك البحرين الاسلامي - مملكة البحرين
- بنك التمويل الكويتي - مملكة البحرين
- بنك السلام - مملكة البحرين
- مصرف أبوظبي الإسلامي (مصر) - جمهورية مصر العربية

769 مليون دولار أمريكي إجمالي مبالغ اتفاقيات خطوط الائتمان والمرابحة الموقعة مع الوكالات الوطنية المعتمدة في كل من مملكة البحرين، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

نشاط تطوير التجارة

في إطار جهوده لتعزيز الدعم المقدم للوكالات الوطنية، واصل برنامج تمويل التجارة العربية عقد الاجتماعات التعريفية مع الوكالات الوطنية المعتمدة، بهدف تسليط الضوء على خدمات التسهيلات غير الممولة، وآليات الضمان والمشاركة في المخاطر، إضافة إلى استعراض السلع المؤهلة للتمويل التي يوفرها البرنامج.

وفي هذا السياق، أعلن البرنامج عن تبادل ثلاث اتفاقيات جديدة للمشاركة في المخاطر (*Master Risk Participation Agreement*) مع مؤسسات مالية، مما رفع إجمالي اتفاقيات المشاركة في المخاطر إلى 24 اتفاقية بنهاية يونيو 2025.

وتشمل هذه الاتفاقيات مؤسسات مصرفية من دول عربية وغير عربية، حيث تهدف إلى تعزيز الضمانات المالية وضمان سداد التزامات الوكالات الوطنية في إطار العمليات التجارية المؤهلة. وتتيح هذه الشراكات للبرنامج إمكانية المشاركة في تحمل المخاطر من خلال حلول تمويلية تشمل التسهيلات الممولة وغير الممولة، بما يعزز استقرار وتمكين حركة التجارة الإقليمية والدولية.



إجمالي مبلغ مشاركات البرنامج

(106.9 مليون دولار أمريكي)



عدد اتفاقيات المشاركة
في المخاطر الجديدة

(3 اتفاقية)



عدد عمليات المشاركة في
المخاطر

(3 عمليات)



عدد عمليات المشاركة
في قروض التجمع
البنكي

(2 عمليات)



إجمالي مبلغ
مشاركات البرنامج

(35 مليون دولار
أمريكي)

نشاط معلومات التجارة



محتويات شبكة معلومات التجارة العربية

- ◆ بيانات المصدرين والمستوردين
- ◆ ملامح الأسواق العربية
- ◆ الإحصائيات التجارية للدول العربية
- ◆ نقاط ارتباط الشبكة
- ◆ خدمة الرد على الاستفسارات

تحديث وإضافة بيانات 60 شركة ومؤسسة عربية تعمل في قطاعات مختلفة

ملامح الأسواق وإحصاءات التجارة الخارجية والمؤشرات الاقتصادية للدول العربية متاحة على موقع شبكة معلومات التجارة العربية بما يساعد التاجر العربي على رسم سياسات نافذة إلى تلك الأسواق والإسهام في تنمية المبادلات التجارية البينية.

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز خدماته الرقمية، قام برنامج تمويل التجارة العربية بتحديث قاعدة بيانات شبكة معلومات التجارة العربية المتاحة عبر موقعه الإلكتروني، وذلك ضمن استراتيجية تطوير وتوفير معلومات دقيقة عن الأسواق العربية، وشمل التحديث:

- إضافة بيانات جديدة لـ 60 شركة ومؤسسة عربية تعمل في قطاعات متنوعة.
- تحديث ملامح الأسواق في عدد من الدول العربية لتعزيز فهم بيئة التجارة الإقليمية.
- تحديث البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية للدول العربية للفترة 2022 - 2018، مما يساهم في دعم القرارات التجارية والاستثمارية.

وفي سياق تطوير البنية الرقمية للبرنامج، تم تشغيل البرمجيات الخاصة بالتسهيلات غير الممولة، بعد استكمال البيئة الحاسوبية المناسبة، حيث تم إدخال جميع طلبات التمويل الواردة للبرنامج. وأصبحت هذه البرمجيات الآن جاهزة لاستقبال الطلبات الجديدة، مما يساهم في تسريع عمليات التمويل ضمن تسهيلات السوق الأولي والثانوي، ويعزز من كفاءة واستجابة البرنامج لاحتياجات السوق.

مقر البرنامج

مبنى صندوق النقد العربي

الطابق السابع - شارع الكورنيش - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ص. ب. 26799 أبو ظبي - هاتف: +971 2 6515700

البريد الإلكتروني: tradeinfo@atfp.org.ae

الموقع الإلكتروني: www.atfp.org.ae

برنامج تمويل التجارة العربية
ARAB TRADE FINANCING PROGRAM

